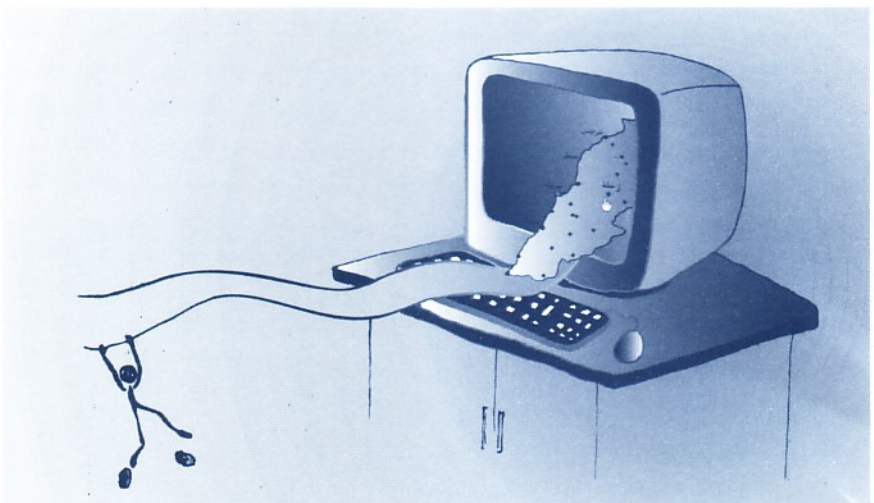
حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية الصادرة عن المعهد المالي

العدد رقم ١٥/ آذار ٢٠٠٣/ www.if.org.lb



افتتاحية الوزير: مكننة السجل العقاري والمساحة

يعتبر نظام السجل العقاري في لبنان من أفضل الأنظمة العقارية العالمية شمولية ووضوحاً ودقة في حفظ وتأدية المعلومات، واحترام الحقوق التي يرعاها. وهذه الثروة من المعلومات، المؤلفة من سجلات ووثائق وخرائط، تمثل هوية كل عقار وتاريخه منذ أن تم تحديده وتحريره وتسجيله في الصحائف العينية. وبالتالي تشكل هذه المستندات صورة تاريخية ومعلوماتية قيمة ودقيقة عن التطور العقاري في لبنان.

من هنا كان حرص وزارة المالية شديداً على المحافظة على السجل العقاري وعناصره والقيود الواردة فيه وعلى التأكد من وضوحها ودقتها. إلا أن هذه الثروة المعلوماتية الورقية أصبحت معرضة للتلف بسبب التداول اليومي بها والاهتراء والتمزق والضياع. لذا ارتأت وزارة المالية الاستفادة من الفرص الهائلة التي تتيحها الثورة المعلوماتية والاتصالات وما تتيحه أيضاً التقنيات الحديثة، وذلك بما تتضمنه من برامج ومشاريع مكننة، لتسيير العمل الإداري، ولنقل أمانات السجل العقاري وجميع الدوائر العقارية، والمساحة إلى عهد المكننة فتتحول بالتالي خريطة لبنان العقارية مع الحقوق المترتبة عليها على امتداد ١٠٤٥٢ كيلومتر مربع إلى معلومات رقمية تحفظ في ذاكرة الحاسوب.

إنه منذ استقرار الوضع الأمني حتى اليوم، بادرت وزارة المالية بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع المتتالية والمترابطة لتحضير الأرضية الصالحة لمكننة الدوائر العقارية والمساحة. وفي هذا السياق فقد تم إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي، موضوعها تقديم قرض لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع "تحسين الواردات والإدارة المالية" في وزارة المالية. وبشكل القسم المتعلق بالشؤون العقارية والمساحة مشروعاً متكاملاً هدفه تنفيذ نظام تسجيل إلكتروني مبني على قاعدة معلوماتية للصحائف العينية وخرائط المساحة يحقق الأهداف التالية:

* أولاً: تحويل الوثائق الورقية الحالية، من صحائف عقارية وخرائط مساحة نهائية، إلى وثائق رقمية تشكل قاعدة متكاملة للمعلومات العقارية، تعتمد رقم العقار والمنطقة العقارية والقضاء كمفتاح رئيسي.

(يتبع الغلاف الداخلي)

برعاية

البنك العربي

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- المحاسبة العمومية والموازنة (ص.٢)
- توزيع شهادات الـ TOEIC (ص.٣)
- للموظفين الجدد الحصة الأكبر (ص.٣)
- مديرية الجمارك والتدريب (ص.٤)
- فريق عمل المعهد المالي يتدرّب (ص.٥)

شركاء في التدريب

- التعاون مع فرنسا (ص.٦)

أخبار الوزارة

- قانونيون أخيراً (ص.٧)
- مؤسسات التمويل الإسلامية تجتمع في المعهد المالي (ص.٧)
- نتائج مؤتمر باريس ٢ (ص.٨)
- نشاطات موازية للقمة الفرانكفونية (ص.٩)
- عيدنا السادس مناسبة لتعميق المعرفة حول التدريب والتعلم المستمر (ص.٩)
- التسوية الضريبية مجدداً (ص.١٠)

مشاريع جديدة

- الجمارك تطلق نظام "شعاع" (ص.١١)
- مشروع E-MED لتسهيل التجارة (ص.١١)

الملف

- الضريبة على الرواتب والأجور (ص.١٢)
- إدارة فريق عمل الضريبة على الرواتب و الأجور (ص. ١٤)

أخبار سريعة – ص.١٥

حياة الوزارة – ص.١٦

حديثكم حديثنا – ص.١٨

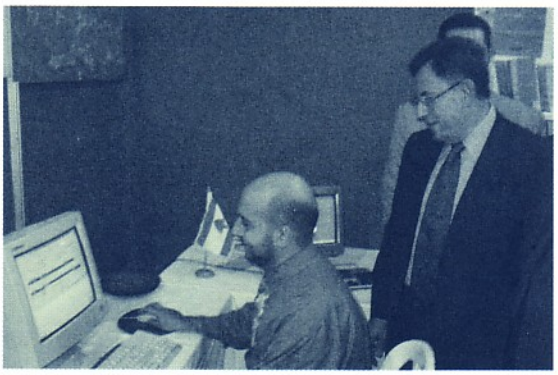
المكتبة المالية – ص.١٩

عملية استلام الصحائف والخرائط الإلكترونية ووضعها في الاستخدام. ولضمان استمرارية النظام وتطويره بعد اكتمال المشروع.

٣) استكمال أعمال الكيل:

حيث أنه مازالت هناك مناطق عديدة في لبنان كان قد تم تحديدها وتحريرها في أوقات سابقة ولكن لم يجر كيلها. فقد عمدت الوزارة إلى وضع برنامج لتلزم أعمال الكيل في جميع المناطق اللبنانية. وفي هذا الإطار تم تلزم أعمال الكيل في أكثر من مايتي منطقة عقارية في جميع الأراضي اللبنانية خلال العامين الماضيين من أصل حوالي خمسماية منطقة عقارية كانت لا تزال باقية بدون كيل. وقد أنجز قسم كبير من المناطق الملزمة حيث وضعت لها خرائط نهائية. وسيصار إلى استكمال تلزم كيل المناطق الأخرى غير المطالة تدريجياً.

٤) أعمال التحديد والتحرير:



بعد أن تعثرت أعمال المساحة بسبب الظروف التي واجهتها الإدارة ما قبل وخلال الحرب الأخيرة. كان لا بد من وضع خطة شاملة لتحرير وتحديد الأراضي الباقية التي لم تطلها هذه الأعمال وذلك بالتساوق مع الجهود المثمرة التي بذلت لمكننة الدوائر العقارية والمساحة.

ولقد اقترنت مساعي وزارة المالية في هذا الصدد بموافقة اللجان النيابية المختصة على هذه الخطة والتوصية باعتمادها. فاستصدرت وزارة المالية المرسوم رقم ٣٩٨١ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٦ الذي قضى باستكمال أعمال المسح لما تبقى من الأراضي اللبنانية.

كما جرى تعديل أحكام القرار التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥. المتعلق بتحديد وتحرير الأملاك العقارية. بغرض تمكين الإدارة من تلزم بعض هذه الأعمال. بغية الإسراع في إنجازها. والإجازة لها بأن تتعاقد مع عدد من المساحين لمؤازرة القضاة العقاريين ولتمكين الإدارة من تنفيذ قسم من الأعمال بوسائلها الذاتية وقد صدر القانون الذي يسمح بذلك بموجب المادة الرابعة والثلاثين من موازنة العام ٢٠٠٢.

كذلك وفي إطار قانون الموازنة للعام ٢٠٠١ جرى تخصيص مديرية الشؤون العقارية بقانون برنامج يقضي بصرف ٢٥ مليار ليرة لبنانية لإنجاز أعمال المساحة في لبنان على مدى خمس سنوات.

وقد باشرت الدوائر المختصة بإعداد دفاتر الشروط الخاصة لتلزم تنفيذ أعمال التحرير والتحديد والكيل تحت إشراف القضاء العقاري.

كما وافق مجلس الوزراء على التعاقد مع ماية مساح وعشرين رسام ممن تتوفر فيهم شروط التعيين. بالإضافة إلى شرط الكفاءة في استعمال التجهيزات الإلكترونية والمعلوماتية. وذلك لمواكبة ومراقبة أعمال المتعهدين.

وطلب إلى وزارة العدل انتداب من تراه من القضاة الضليعين في القوانين العقارية لتدريب المساحين المزمع التعاقد معهم لهذه الغاية ضمن برامج المعهد المالي.

كل ذلك لكي يترافق المشروع بخطى حثيثة مع مشروعي مكننة خرائط المساحة والسجل العقاري. فينعكس تنفيذها خيراً على الاقتصاد الوطني وينعم المكلف اللبناني بقطف ثمار هذا الجهد في القريب العاجل.

٥) الجهود الآيلة إلى ربط مشروعي مكننة الدوائر العقارية ومكننة المساحة سوياً:

لدى اكتمال العمل في مختلف أقسام المشروع. في أواخر العام ٢٠٠٤. سوف يجري ربط جميع الأمانات العقارية ودوائر المساحة إلكترونياً بالمديرية العامة في بيروت. وسيؤدي هذا الربط إلى سهولة في التعامل العقاري بين جميع المناطق والمركز. كما أن هذا الربط سيسهم في إنشاء قاعدة معلوماتية عقارية متكاملة هي الأولى من نوعها في لبنان. تحتوي على جميع المعلومات الموجودة في السجل العقاري وخرائط المساحة. وتسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة. وفي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني. وسيصار لاحقاً إلى النظر في إدخال قاعدة المعلومات العقارية هذه على شبكة "الإنترنت" بما يتوافق والقانون. خدمة لأصحاب العلاقة من المواطنين.

إن عملية مكننة السجلات العقارية والمساحة التي شرعت بها الدولة منذ العام ١٩٩٤. حماية منها لأملاكها وأملاك المواطن ستتيح لهذا الأخير إمكانية الحصول على إفادة عقارية حول عقار كان يعرَّف عنه في السابق بورقة بالية معرضة للتلف والزوال. موفرة بالتالي على المواطن الكثير من الوقت والجهد من جهة. كما ستسمح بالمحافظة على أملاك المواطنين وحقوقهم بدقة وأمانة ملحوظتين من جهة أخرى.

كما أن مشروع المسح الشامل واستكمال أعمال الكيل الذي انطلق بقوة بعد إتمام الإجراءات اللازمة للتعاقد مع المكاتب المختصة ومع المساحين الذين سيشرفون على الأعمال. من شأنه أن يعطي زخماً إضافياً للقطاع العقاري. ■

وزير المالية

فؤاد السنيورة

التدريب...

تابع المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٢ تنفيذ خططه التدريبية مواكباً بذلك نمط الحداثة والتطوير الذي طبع كافة نشاطات وزارة المالية لهذا العام تحقيقاً لمسعاها في وضع أسس متينة وثابتة لإدارة مالية كفوءة قوامها خدمة المواطنين. فكثف المعهد جهوده الهادفة إلى تعزيز أداء الموظفين والعاملين في الوزارة وتطوير كفاءة العناصر القيادية، بما يدفعها إلى تحقيق المزيد من المبادرات وتعزيز إنتاجيتها، وتحسين مستويات أدائها، من خلال الدورات التدريبية التقنية المستمرة في لبنان والخارج، ومن خلال الندوات والحلقات والمؤتمرات المتخصصة التي تسمح لهم بالإطلاع الدائم على أحدث التطورات في مجال عملهم والاستفادة من تجارب الدول ونقل تجربة وزارة المالية اللبنانية إلى العالم.

قام المعهد المالي بتنفيذ أكثر من ستة وثلاثين (٣٦) دورة تدريبية في ستة عشر (١٦) موضوعاً وبرنامجاً تدريبياً تناولت مواضيع عامة ومتخصصة، وأكثر من خمس عشرة (١٥) حلقة دراسية قصيرة (Seminars)، إلى جانب الدورات المنتظمة في المعلوماتية (١٩٩ دورة) وبرامج تعزيز اللغات (٢٤ دورة). وقد بلغ عدد الذين شاركوا في هذه البرامج للعام ٢٠٠٢ في لبنان والخارج ٢٢٦٠ متدرّباً مقارنة بـ ١٢٠١ متدرباً للعام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ٨٩٪ عن السنة الماضية وبما يعادل ٦.٧ أيام تدريب للموظف الواحد مقارنة بـ٥.٦ أيام في العام الماضي. ولا تتضمن هذه الإحصاءات عدد المشاركين في المحاضرات القصيرة أو العاملين في القطاع الخاص الذين تدربوا على الأنظمة الجمركية المعلوماتية وعددهم ناهز ٧٠٠ متدرب.

إلى من يهمه الأمر: منح دراسات عليا

تقدم وكالة التعاون اليابانية الدولية (JICA) منح لموظفي وزارة المالية للخضوع إلى دورات تدريبية في اليابان.
لمزيد من المعلومات الاتصال بالمعهد المالي

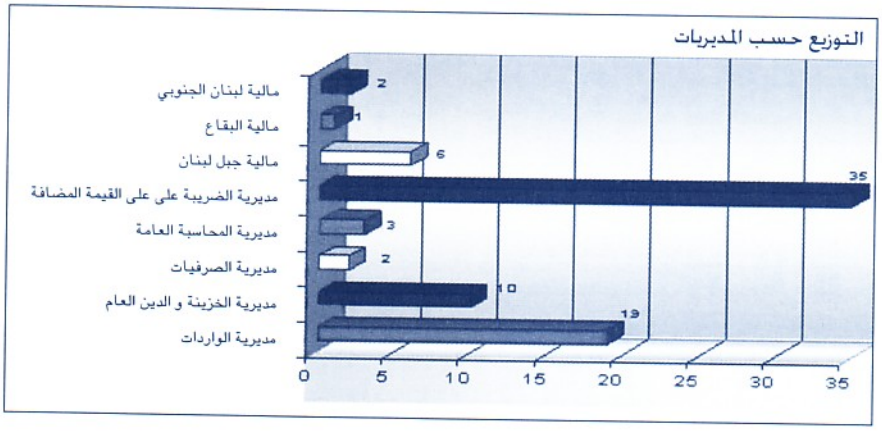
إلى مزيد من الدورات التحضيرية

للمرة الثانية، نظم المعهد المالي دورات تحضيرية مكثفة للموظفين الراغبين بالتقدم لمباريات مجلس الخدمة المدنية لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية. وشكّلت هذه المباريات فرصة لتعزيز كفاءة الموظفين في مواضيع المباريات الرئيسية لا سيما المحاسبة التجارية والتحليلية والشركات، والرياضيات المالية والمعلوماتية (للبرنامج، راجع العدد رقم ١٤)؛ وقد استفاد من هذا الإعداد حوالي ١٤٩ موظفاً.

قانون المحاسبة العمومية والموازنة

نظم المعهد المالي سلسلة دورات تدريبية في قانون المحاسبة العمومية أحيتها القاضي السيدة هدى حايك، رئيسة غرفة في ديوان المحاسبة. امتدت الدورة على ٦ جلسات، من ٢٠٠٢/١٠/٢١ إلى ٢٠٠٢/١١/٦ وتضمنت مواضيع عدة أهمها: تعريف الموازنة وخصائصها، مبادئ الموازنة والاستثناءات عليها، إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة، الأحكام الخاصة بنفقات اللوازم والأشغال والخدمات، الخزينة ووظائفها. وشارك فيها ٧٨ موظفاً من مختلف المديريات والماليات، ينتمي أكثر من نصفهم إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الدورة حاز على اهتمام كبير من قبل الموظفين. كما أبدى معظم المتدربين إعجابهم بسعة معرفة وأداء المدربة. ■



توزيع شهادات الـ TOEIC... نجاح وعلامات عالية جداً

برعاية معالي وزير المالية ممثلاً بمدير الموازنة، السيّد إلياس شربل، ومديرة الـ "AMIDEAST"، السيّدة بربرا بتلوني، نظّم المعهد نهار الجمعة الواقع فيه ٢٠٠٢/١٢/١٣ حفل توزيع شهادات للموظفين الذين نجحوا في امتحان الـ"TOEIC". خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. الـ"TOEIC" هو امتحان جدارة يؤكد إلمام الشخص باللغة الإنكليزية المتخصصة بإدارة الأعمال. وقد تمكّن موظفو المالية الذين تقدموا للامتحان من الحصول على علامات مرتفعة. وقد احتل المراقب طلال كرباج (دائرة ضريبة الدخل) المرتبة الأولى في امتحان العام ٢٠٠١ ونال ٨٨٠ علامة، فيما احتلت المراقبة جوسلين خليفه (TVA) المرتبة الأولى للعام ٢٠٠٢ مع مجموع ٩٣٠ علامة. وقد منحت شركة Info-Pro الموظفين الثمانية الأول الذين فاق مجموع علاماتهم الـ ٨٨٠ علامة اشتراكاً سنوياً بمجلتي The Guide و Lebanon Opportunities. كما أتاحت الAMIDEAST لجميع الناجحين في الامتحان فرصة الحصول على منح للمشاركة في دورات تدريبية يختارونها بأنفسهم في الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ■

وللموظفين الجدد الحصة الأكبر

برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير عام المالية الأستاذ ألان بيفاني، استقبل المعهد المالي في ٢٠٠٢/١١/٢١، ٣٧ موظفاً جديداً كانوا قد أتموا بنجاح امتحان مجلس الخدمة المدنية الخاص بتعيين مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحتسبين ومراقبي جباية متمرنين في ملاك وزارة المالية. تابع المتدربون دورة تدريبية مكثفة هدفت إلى تحضيرهم لاستلام وظائفهم في مختلف المديريات والمصالح وامتدت على ٣٥ يوماً تدريبياً أي ما يعادل ١٧٥ ساعة تدريبية.

وانقسمت هذه الدورة إلى قسمين:

التدريب العام:

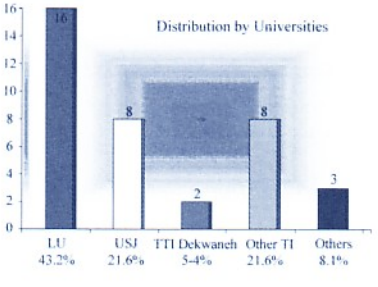
ويتناول تعريف الموظفين الجدد على تنظيم وزارة المالية ووظائفها، مشاريع الإصلاح السارية التطبيق على صعيد إدارة الجمارك، العقارية، إلخ. إلى جانب تعريفهم بالمبادئ العامة في الإدارة والعمل الجماعي، بدولة القانون والمؤسسات، وقانون الشركات، وقراءة البيانات المالية.

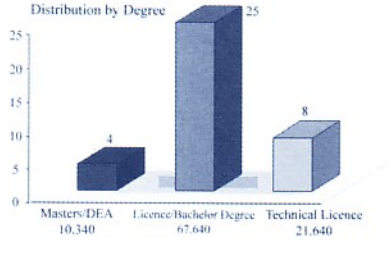


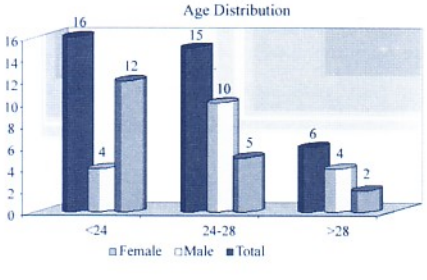
التدريب المتخصص:

وهو عبارة عن دورة متخصصة في الضريبة على القيمة المضافة تناولت دراسة القانون والمراسيم التطبيقية، السياسات الضريبية، والتنظيم الداخلي للمديرية. وتابع الموظفون أيضاً ١٥ يوماً تدريبياً إضافياً في موضوع الضريبة على الرواتب والأجور.

في ٢٠٠٣/١/١٧، نظم المعهد المالي حفل اختتام الدورة التدريبية تخلله كلمة ألقاها وزير المالية تناول فيها أهم ما تتوقعه الوزارة من الموظفين الجدد، إلى جانب الإعلان عن توزيعهم على مختلف الدوائر والمديريات. وتجدر الإشارة إلى أنهم استلموا مهامهم الوظيفية نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣. ■







فريق التدريب على المعلوماتية دوماً في خدمة موظفي المالية



شهدت الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٢ حتى كانون الثاني ٢٠٠٣ سلسلة من الدورات التدريبية في المعلوماتية نظمها المعهد المالي لحساب كافة إدارات وزارة المالية في مقره في بيروت وفي مقرّ الإدارات. وقد شملت الدورات ما يلي:

المديرية	المادة	العدد		المجموع
		الرجال	النساء	
مديرية الجمارك العامة	برامج معالجة النصوص والجداول	٨	٠	٨
مديرية المالية العامة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٥٠	١٦	٦٦
	دورة تذكيرية ببرامج معالجة النصوص والجداول	٣٥	٢٦	٦١
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٧٢	١٦	٢٣
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١	٦	٢٧
مديرية اليانصيب الوطني	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	١١	٠	١
المجموع		١٢٢	٦٤	١٨٦

المعهد المالي يستضيف خبراء من صندوق النقد الدولي



في ٤ و٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢، حاضر الدكتور رالف شامي، نائب رئيس قسم منطقة الشرق الأوسط في معهد صندوق النقد الدولي، في موضوعي "الأسواق المالية والتحرير المالي" (الحلقة الأولى) و"تطوير وتنظيم أسواق رأس المال" (الحلقة الثانية). وحضر هاتين الحلقتين حوالي ٩٣ شخصاً من القطاعين العام والخاص. تناولت الحلقة الأولى، مواضيع عدة نذكر منها: وظائف النظام المالي، خصائص هياكل الأسواق المالية، قضايا إصلاح القطاع المالي؛ أما الحلقة الثانية فقد تناولت العملية التنظيمية وتطوير السوق، والأهداف الاقتصادية للعملية التنظيمية، إلخ. وقد أبدى المشاركون إعجابهم بالأسلوب الحي والسلس الذي اتبعه السيّد شامي في الحلقتين حيث فسّر النظريات بأمثلة حية من الواقع الاقتصادي. ■

مديرية الجمارك والتدريب

أساليب العمل في المستودعات النفطية:
دورة تدريبية تلاها امتحان

استفاد خمسون موظفاً جمركياً من السلكين الإداري والعسكري من دورة تدريبية نظمتها مديرية الجمارك في المعهد المالي تحت عنوان أساليب العمل في المستودعات النفطية، في تاريخ ٢١/٢٣/٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٢. تلتها تمارين عملية وتطبيقية، وجرى في نهايتها اختبار للوقوف على مدى أهلية الموظفين المشاركين. تولى هذه الدورة بشقيها النظري والعملي الخبير السيد كلود نجم يساعده المعاون الأول جان شكّور، حيث عرضا معلومات عامة عن المشتقات النفطية، وعن حركة نقل هذه المشتقات، وعن المستودعات والمنشآت النفطية وأخيراً عن كيفية احتساب كميات النفط داخل الخزانات. ■

و لضباط الجمارك الحصة الأكبر:

في إطار الجهود التي تبذلها مديرية الجمارك العامة من أجل تفعيل عمل الضابطة الجمركية وتحسين أداء ضباطها وتحميلهم مخزون من المعرفة يكون دليلهم في عملهم اليومي ووسيلة للنمو والسير قدماً، جرت في المعهد المالي، من تاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ ولغاية ١٢ كانون الأول ٢٠٠٢، دورة تثقيفية لثلاثين ضابطاً من مديرية الجمارك. تناولت الدورة المواضيع التالية المختصة في الحقل الجمركي: قانون الجمارك، نظام القضايا، الاتفاقات الجمركية بين لبنان والغير، قانون الضريبة على القيمة المضافة، والعلاقة مع المواطن، عرضها رؤساء المصالح، السادة: سهيل علي الحسن، جهاد داوود، موسى هزيمة، كميل سركيس، وحسن حنيني. ■

فريق عمل المعهد المالي يتدرّب

تجربة غير معهودة يخوضها فريق عمل المعهد المالي:

- المكان: سوبر شترومف - جونيه
- الإطار: فريد من نوعه

في ٣١ تشرين الثاني ٢٠٠٢، خاض فريق عمل المعهد المالي تدريباً فريداً من نوعه لتعزيز ديناميكية الفريق وروح التعاون بين كافة أفراده. وقد ركز التدريب على مفهوم فريق العمل، وتطوره، والأدوار التي يجب على كل فرد تأديتها والصفات التي يجب أن يتسم بها الفريق بهدف نجاح أعماله. وقد تميز هذا التدريب الذي



نظمته شركة Matters وأجراه السيد يوسف خوري بالطابع العملي وبالنشاطات غير المألوفة والغريبة بعض الشيء، والتي تُختصر بما يلي:

★ الارتماء من على منصة عالية وانتظار أن يلتقطك الفريق لإثبات الثقة بالنفس وبفريق العمل، ولبرهنة تضامن أفراد الفريق في ما بينهم.

★ استعراض إحدى نتاجات فريق العمل بأدق تفاصيلها، وتمثيل كافة المراحل التي مرّ بها هذا النتاج، من خلال التركيز على التعاون بين كافة الزملاء المعنيين به. ومن ثم تكرار هذه المراحل المرة تلو الأخرى للوصول إلى الطريقة الأفضل لتحقيق هذا النتاج بدقة وفعالية أكبر وبأقل وقت ممكن، قد يقل "نظرياً" عن خمسة ثوان...

★ السير على أسلاك معدنية، مستعيناً بحبال معلقة بالسقف وبالزملاء الذين يحيطون بالفرد، من ثم التوجه شيئاً فشيئاً نحو الهدف مادّاً يد العون إلى من هم وراءك على السلك الحديدي على الرغم من هشاشة الوضع، وبالتالي الوصول معاً إلى الهدف.

★ انقسام فريق العمل إلى فريقين متعاونين لبناء جسر فوق حوض ماء. إن الصورة لخير دليل على النتيجة: جسر متناسق، صلب وآمن.



أما حصيلة هذا التدريب فتمثلت بتسليط الضوء على العناصر الأساسية لتنمية الفريق وتطبيق مفاهيم فريق العمل الأساسية. ■

هلا قمبريس
زميلة سابقة لفريق عمل المعهد المالي

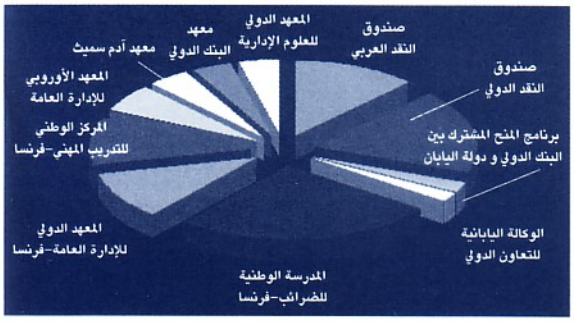
تنظيم الوقت لحياة متوازنة يكللها النجاح:

لما كان الوقت يشكل عنصراً أساسياً في نجاح الحياة الشخصية والعملية، كان لا بد من تنظيمه للاستفادة القصوى منه. في هذا الإطار خاض فريق عمل المعهد المالي، في ختام العام ٢٠٠٢ تدريباً حول العناصر العشرة لإدارة الوقت إدارةً فعّالة، وتحقيق النجاح والتوازن على صعيد الحياة الشخصية والعملية، نظمته شركة Matters وأجراه السيّد يوسف خوري، وذلك تمهيداً لنشاطات العام الجديد. وكما في التدريب السابق الذي أجرته شركة Matters، تناول السيد خوري العناصر العشرة - اللياقة البدنية، العائلة، المال، الصداقة، المرح، الإيمان، التركيز، البصيرة، الفشل، وأخيراً التعلم من الأفعال - بطريقة غير معهودة، تخللتها تمثيلية صغيرة تم خلالها تقسيم الوقت وتوزيعه على النشاطات حسب أولويتها. أما خلاصة التدريب: إن الوقت "كنزٌ يفنى" لا بد من معرفة كيفية استخدامه من خلال التخطيط والتنظيم. ■

شـــركـــاء في التـد ريـــب

يسعى المعهد المالي إلى توسيع وتثبيت العلاقات مع سائر مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية. وفتح المجال أمام موظفي الوزارة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى ونقل تجربة وزارة المالية اللبنانية إلى العالم. وخلال العام ٢٠٠٢. بات التعاون يشمل أهمّ المعاهد العالمية منها معهد البنك الدولي والمعهد الأوروبي للإدارة العامة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومعهد آدم سميث البريطاني.

وقد تم وضع نظام لتعميم هذه الدورات يتم على أساسه استقبال الطلبات وفرزها بناءاً على معايير الاختيار العامة للمعهد والمعايير الخاصة بكل دورة. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاركين بدورات خارج لبنان حوالي ٥٤ موظفاً توزعوا على ١٢ معهداً في دول أوروبا والمنطقة العربية واليابان. ونالت المدرسة الوطنية للضرائب التابعة لوزارة المال الفرنسية الحصة الأكبر من المشاركين ٢٨٪. يليها بذلك صندوق النقد الدولي بنسبة ١٨٪ وصندوق النقد العربي بنسبة ١٢٪.



كذلك عزز المعهد المالي تعاونه مع مراكز التدريب المحلية. مما أتاح هذا العام لحوالي ٢٥١ موظفاً فرصة المشاركة في برامج تدريب هذه المراكز. حيث شارك ١٦٠ موظفاً في دورات أعدتها مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان. و ٨٨ موظفاً في الدورات التي نظمها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. و ٣ موظفين في دورات أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت.

الـــتـــعـــاون مـــع فرنســـا

★ الازدواج الضريبي

نظراً لأهمية موضوع الازدواج الضريبي لموظفي وزارة المالية. لا سيما الإدارة الضريبية. وحرصاً من وزارة المالية على إتاحة المجال أمام موظفيها للإطلاع الدائم على أحدث التطورات في مجال عملهم. تم تنظيم حلقة عرض ونقاش في موضوع الازدواج الضريبي في٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٢. قام السيد Vincent Mazauric. الخبير في المديرية العامة للضرائب في فرنسا. بشرح مفاهيم وتطبيقات اتفاقيات الازدواج الضريبي. لا سيما الاتفاقية اللبنانية الفرنسية.

★ كيفية إدارة عمل الوحدات

استجابة لطلب الإدارة المالية تنظيم دورات تدريبية في تخطيط وإدارة عمل الوحدات. وفي إطار التعاون المثمر بين المعهد المالي والمديرية العامة للضرائب في فرنسا. استضاف المعهد المالي مدربين من المركز الوطني للتدريب المهني التابع لوزارة المالية الفرنسية. الخبيران السادة Alain Roudier و Albert Philippe اللذين أقاما دورة تدريبية مخصصة لموظفي الفئة الثانية والثالثة حول كيفية إدارة عمل وحدات وزارة المالية وقيادة التغيير (١٨-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٢). اعتمدت الدورة الأسلوب الناشط وتناولت المواضيع الرئيسية التالية:



مبادئ أساسية في قيادة المهمات. كيفية تحديد الأهداف وتشخيص المهمات. كيفية وضع خطة عمل بحسب سلم الأولويات. الإدارة بالأهداف. مهارات الإشراف والتفويض والتمكين. وقيادة التغيير. شارك في هذه الدورة ٣٣ موظفاً من بينهم ٣ موظفين من الجمارك.

★ أصول إعداد برامج التدريب

استضاف المعهد المالي مدربين من المركز الوطني للتدريب المهني التابع لوزارة المالية الفرنسية. السادة Jean Francois Taupenot وAlbert Cazeres وذلك في إطار التعاون بين المعهد المالي والمديرية العامة للضرائب في فرنسا (٤-٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢). شارك في هذه الدورة التي هدفت إلى كيفية إعداد مضمون الدورات التدريبية. مدربين ومسؤولي تدريب من داخل وخارج وزارة المال. ومن المواضيع الرئيسية التي تناولتها: تحديد أهداف الجلسات التدريبية. تحديد الأفكار الأساسية للدورة التدريبية. كيفية إعداد برنامج الدورة التدريبية وبطاقة النشاط. تحضير محتوى ومضمون الدورة التدريبية.

★ دورة تدريبية لمفتشي الجمارك

في إطار التعاون مع المديرية العامة للجمارك الفرنسية. نظمت مديرية الجمارك اللبنانية. في المعهد المالي. دورة لتدريب مفتشي الجمارك أحياها خبيران من المديرية الفرنسية للتفتيش الجمركي. السيدان Augustin Roland وRodolphe Gautreau وامتدت من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٢. عالجت هذه الدورة مواضيع عديدة. أهمها: سياسات وطرق التفتيش. آلية مكافحة التزوير. محاسبة الشركات وتفتيشها. إلخ. تبعتها تمارين تطبيقية ذات الصلة. وشارك في هذه الدورة ٤٨ ضابطاً من الجمارك وأربعة مراقبين من فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة.

قانونيون أخيراً ...

المادة ٤٩ من قانون موازنة العام ٢٠٠٣:

يستمر العمل بالمعهد المالي وفقاً لأحكام المواد التالية:
أولاً: يتمتع المعهد المالي بالاستقلال الإداري والفني والمالي، ويعمل وفق قواعد وبرامج فنية حديثة وتنظيمات إدارية ومالية تصدر بقرار من وزير المالية.

ثانياً: تتألف واردات المعهد من:
أ) مساهمة سنوية تلحظ في موازنة وزارة المالية.
ب) المساهمات والمساعدات والتبرعات والهبات التي ترده، لا سيما من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية.

ثالثاً: يتكون جهاز العاملين في المعهد من المتعاقدين فقط.

رابعاً: للمعهد أن يستعين في تأدية المهام المنوطة به، بخبراء من أصحاب الاختصاص، شرط أن لا يزيد عدد جهاز العاملين في المعهد عن خمسة عشر متعاقداً.

المعهد المالي

الجمهورية اللبنانية - وزارة المالية

INSTITUT DES FINANCES

REPUBLIQUE LIBANAISE - MINISTERE DES FINANCES

خامساً: يخضع المعهد المالي لوصاية وزير المالية ويعمل تحت إشرافه، كما يخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة دون سواها. ■

مؤسسات التمويل الإسلامية تجتمع في المعهد المالي

تلبيةً لدعوة وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، عقدت المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية اجتماعاً في المعهد المالي في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢، ترأسه وزير المال وحضره رئيس مجموعة البنوك الإسلامية الشيخ صالح كامل، والمدير العام لوزارة المالية، السيّد آلان بيفاني، ومستشارا الوزير السنيورة الدكتور جهاد أزعور والسيد عبد الحفيظ منصور، ورؤساء وممثلون عن المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات العربية، الأردن وقطر، كما حضر الاجتماع رئيس الدائرة القانونية في مصرف لبنان، الأستاذ بيار كنعان.

وقد هدف الاجتماع إلى إطلاع ممثلي المصارف الإسلامية على المستجدات الاقتصادية والمالية في لبنان، وإلى مناقشة ودراسة أسس وسبل عمل المؤسسات المالية الإسلامية في لبنان بما في ذلك إيجاد آلية للتمويل على شكل صكوك إسلامية تصدرها الدولة اللبنانية بمفردها أو مع مؤسسات القطاع الخاص وذلك وفقاً لما اقترحته البنوك الإسلامية في مؤتمر "باريس ٢" حيث تعهدت بتقديم ٢٠٠ مليون دولار أميركي للبنان.

وقد عرض وزير المال خلال الاجتماع لعدد من وجوه الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تتبعها الحكومة، مشيراً إلى أن كل التطورات الإيجابية هي بوادر للمزيد من التحسن في الأوضاع المالية لا سيما لناحية تحفيز القطاع



الخاص والاستثمارات. وأعرب عن أمله الكبير في أن يكون للاجتماع الأثر الكبير والفاعل في إطلاق ودفع حركة الصيرفة الإسلامية في لبنان.

من جهته، أبدى الشيخ كامل استعداد البنوك الإسلامية المساهمة بمسيرة لبنان الاقتصادية، مضيفاً أن هدف الإجتماع يتركز على نقطتين: الأولى مناقشة عملية المساهمة في الصكوك التي تنوي الحكومة إصدارها، والثانية مشروع قانون المصارف الإسلامية الذي يتم التحضير لإصداره. وفي نهاية الاجتماع، عُقدت جلسة مغلقة تم فيها التداول في آلية إصدار صكوك التمويل الإسلامية. ■

الوزير السنيورة يطلع موظفي وزارة المالية على نتائج مؤتمر باريس ٢

بعد نجاح مؤتمر باريس ٢ الذي شكّل إنجازاً لا سابقة له بالنسبة إلى لبنان، ولتوضيح التساؤلات المطروحة حول أهدافه ونتائجه، عقد وزير المالية اجتماعاً "عائلياً" لموظفي وزارة المالية بكافة إداراتها، نهار الخميس الواقع فيه ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ في المعهد المالي. عرض فيه لأسباب عقد هذا المؤتمر وللعوامل الإيجابية التي مهدت الطريق لنجاحه.

فأوضح الوزير سنيورة أنه لمّا كانت الإجراءات الداخلية التي اتخذها لبنان لتخفيض فائدة الدين العام غير كافية، توجب على لبنان طلب دعم خارجي يساعده في حل هذه المسألة من خلال استبدال الدين القديم بدين جديد أقل كلفة. فكان أن عُقد مؤتمر باريس ٢.

أما العوامل التي مهدت الطريق لنجاح هذا المؤتمر فتتمثل بما يلي: أولاً، الإنجازات التي حققها لبنان على صعيد الإصلاح المالي والاقتصادي وخفض العجز حيث أظهر جديةً والتزاماً بسياسات الإصلاح هذه، أشادت بها مؤسسات دولية عدة. ونذكر من هذه الإنجازات: تخفيض النفقات وترشيدها وزيادة الواردات في المقابل بهدف تخفيض العجز في الموازنة؛ تنمية الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص؛ ترشيق القطاع العام؛ الاستمرار في عمليات الخصخصة. ثانياً، الجو التوافقي داخل الحكومة وبين السياسيين بما انعكس إيجاباً على نظرة المجتمع الدولي للبنان الذي بات مقتنعاً بأن لبنان نموذج اعتدال لناحية نظامه السياسي، وبات يعرف أنه على الرغم من حالة لبنان الصعبة فهو لديه النية من خلال ما يقوم به من إجراءات للخروج من أزمته وبالتالي يجب مساعدته.

وأضاف وزير المالية أن هذا المؤتمر لم ينعكس إيجاباً على السوق اللبنانية فحسب، حيث تدنت الفائدة بنسبة ٢,٧ بالمئة، بل عزز ثقة العالم بإرادة لبنان بالنهوض. لذا حري بنا أن نبدأ بالثقة بأنفسنا وأن نعمل من الداخل على دعم الثقة الدولية، وأن نواجه التحدي الكبير الذي ينتظرنا في المرحلة المقبلة والذي يتمثل باستقرار الوضع الاقتصادي. ■

وفقاً لشركة Standard and Poor المختصة بالتقييم الاقتصادي، فإن وضع لبنان قد تحوّل من سلبي إلى مستقر بعد مؤتمر باريس ٢. وقد أكدّت شركة Fitch IBCA الأمر عبر تقييمها الإيجابي للوضع الاقتصادي اللبناني للعام ٢٠٠٢.

ورشة عمل حول تحديث الموازنات والمحاسبة الحكومية

في إطار التعاون الإداري بين وزارة المالية اللبنانية ووزارة المالية الفرنسية، نظّم المعهد المالي، في ١٧ و ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، ورشة عمل حول "تحديث الموازنات والمحاسبة الحكومية" توزعت على يومين متتاليين، حاضر فيها رئيس بعثة التحديث المحاسبي في المديرية العامة للمحاسبة العامة السيد Bernard Adans. وعضو فريق مشروع القانون التنظيمي في مديرية الموازنة السيد Romain Dubois.

تخلل اليوم الأول جلسات عمومية عرّفت المشاركين الذين وصل عددهم إلى ١٧٦ شخصاً، بالآلية الجديدة لوضع الموازنة الفرنسية وبالقانون التنظيمي لعام ٢٠٠١ وبدور أبرز الفاعلين في عملية التحديث التي تجري حالياً في فرنسا. ولا بد من الإشارة إلى أن المشاركين هم من أصحاب التخصص في شؤون الموازنة والمحاسبة، من مدراء عامين ومدراء ماليين في الوزارات والمؤسسات العامة؛ ومن بين الحضور أيضاً ممثلين عن مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة ومسؤولين من المدرسة الوطنية للإدارة ومدرّبين ومدرّسين في الجامعات من المهتمين بمواضيع المالية العامة. هذا بالإضافة إلى مدراء ورؤساء الدوائر والمراقبين من مديريات الموازنة وعقد النفقات والخزينة التابعة لوزارة المالية



اللبنانية. وعقدت خلال اليوم الثاني أربع ورشات عمل ناقشت نتائج القانون التنظيمي في ما يتعلق بمسؤولية آمري الصرف والمحاسبين، وتكييف المعايير والإجراءات المحاسبية والرقابة المالية للدولة إلى جانب نتائجه المتعلقة بالتدقيق الداخلي وشارك في كل ورشة عمل ستون شخصاً تقريبا" كان لهم الفضل في إحياء نقاش خيّم عليه التفاعل وطُرحت خلاله أسئلة كثيرة على المتحدثين. ■

تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٢: إنجاز يستحق الإعجاب

اعتمدت وزارة المالية على مدى السنوات الماضية ورشة إصلاحات بهدف إعادة بناء قدرات وزارة المال لتمكينها من تصميم، وتنفيذ، وإدارة السياسات المالية ضمن إطار تنفيذ البرامج الاقتصادية والمالية. وقد أثمرت هذه الجهود وبانت جلية في تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٢: فمع تقديرات الوزارة لإيرادات عام ٢٠٠٢ والتي قدرت بـ ٥٨٥٠ مليار ل.ل (٥٥٠٠ مليار من الموازنة و٣٥٠ مليار من الخزينة)، ومع تنفيذ ٥٨٤٦ مليار ل.ل (أي بفارق ٤ مليارات فقط)، تكون وزارة المال ولأول مرة قد حققت نسبة ٩٩,٩٪ في عملية تقدير وتنفيذ الموازنة.

نشاطات موازية للقمة الفرنكوفونية

★ لقاءات القطاعات الاقتصادية

ضمن نشاطات القمة الفرنكفونية، نظمت السلطات اللبنانية بالتعاون مع القطاع الخاص سلسلة من النشاطات المخصصة لتعزيز الاستثمارات والتبادل التجاري. شارك فيها رجال الأعمال الأعضاء في وفود الدول الفرنكفونية (أي وفود فرنسا، بلجيكا، موناكو، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، ألبانيا، فيتنام، كندا، سينيغال وجزر موريس)، والملحقون التجاريون التابعون لسفارات الدول الفرنكفونية



الموجودة في لبنان، إلى جانب ممثلي القطاعين العام والخاص اللبنانيين بما فيهم ممثلي قطاع الصناعة، والسياحة، والتجارة، والمصارف، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الإعلان، والفنادق، وشركات التأمين وغيرهم. وقد بلغ عدد المشاركين ١٧٥ شخصاً.

بدأت اللقاءات نهار الجمعة الواقع فيه ١٨ تشرين الأول بجلسة افتتاحية في المعهد المالي. شارك فيها عن القطاع العام معالي وزير الصناعة، الأستاذ جورج فرام، وعن القطاع الخاص رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، الأستاذ عدنان قصار. تلاها عرض سمعي بصري عن المناخ الاقتصادي وفرص الاستثمار قدّمه السيد سميح البربير مدير عام مؤسسة IDAL. تلاها حلقات عمل قطاعية تمت خلالها مناقشة مشاريع الاستثمار بين المشاركين. أما ختام اللقاءات فكان بزيارة لمركز الصادرات التابع لجمعية الصناعيين اللبنانيين حيث شرب أعضاء الوفود المشاركة نخب انتهاء هذا النهار المثمر. ■

★ عيدنا السادس مناسبة لتعميق المعرفة حول التدريب والتعلّم المستمر

احتفالاً بعيده السادس، وفي سياق "سنة الفرنكوفونيّة" في لبنان، شاء المعهد المالي أن يخصص يوم ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢، لمنتدى التعلم المستمر في مؤسسات القطاع العام تكريماً لمهمته الأساسية: التدريب.

انقسم المنتدى إلى ثلاث حلقات نقاش أحياها ١١ خبيراً فرنكوفونياً من كندا وفرنسا ولبنان، حملت العناوين التالية: قياديّو المستقبل: من هم؟، قياديّو المستقبل: كيف ندعم قدراتهم؟، التعلم المستمرّ: رؤية والتزام لتحسين الأداء. وكان برعاية شركتي مايكروسوفت وMDS. وقد شددت الحلقات الثلاث على تحديث القطاع العام الدائم لكي يتصف بالفعالية والنوعية ويلبي متطلبات المجتمع من خلال التدريب والتعليم المستمر لكافة موظفيه لا سيما الإداريين منهم. كما ركّزت على أهمية الموارد البشرية الكفوءة والديناميكية في إدارة المؤسسات العامة. وقد أجمع المحاضرون كافة على ضرورة وضع حد لتدخل السياسيين في الإدارة العامة مشددين على أهمية التحفيز المادي والمعنوي كعنصر أساسي في تنمية قطاع سمته الفعالية.

ولا بد من الإشارة إلى أن المنتدى قد لاقى أصداء إيجابية لدى المشاركين الذين بلغ عددهم ١١٥ مشاركاً ينتمون إلى القطاعين العام والخاص والجامعات والمنظّمات الحكومية وغير الحكوميّة لا سيما المعنيّة بمواضيع حسن إدارة الخدمات والمساءلة والشفافيّة. بالإضافة إلى المنظّمات الدوليّة والجهات المانحة والصحافة المتخصصة. فقد عبّر المشاركون عن



ارتياحهم للمداخلات البنّاءة والصريحة التي أدلى بها الخبراء المحاضرون. وأشاد الحضور أيضاً بأهمية موضوع المنتدى وبنوعية النقاشات التي دارت وبالتفاعل بين المحاضرين من جهة والمشاركين من جهة أخرى. وهكذا كان العنوان الأبرز لهذا اللقاء: "النجاح عن جدارة". ■

تقرير البنك الدولي يشير إلى تعافي الاقتصاد اللبناني

في أحد تقاريره الخاصة بالاقتصاد اللبناني ألقى البنك الدولي الضوء على المؤشرات المالية والتجارية والضريبية الإيجابية التي طبعت الفصل الرابع من العام ٢٠٠٢. وهي مؤشرات تؤكد على التعافي الاقتصادي الذي شهدته الفصول الأولى من العام نفسه. وإثباتاً على هذا التعافي، ذكر البنك في تقريره الزيادة في فائض الموازنة مقارنة مع السنوات الماضية، والانخفاض المستمر في العجز التجاري وزيادة الطلب على الليرة اللبنانية. وقد نوّه التقرير بهذه التطورات نظراً للتحديات التي يواجهها لبنان لا سيما في ما يتعلق بخفض الدين العام والمحافظة على الثقة بالليرة اللبنانية وبالقطاع المالي اللبناني.

وقد أشاد التقرير أيضاً بالتطبيق الناجح للضريبة على القيمة المضافة الذي ساهم في خفض العجز في الميزانية نظراً للعائدات الناجمة عن هذه الضريبة، والذي أدى أيضاً إلى خفض العجز التجاري من خلال الحد من عمليات التوريد. وأضاف أن من شأن هذه الضريبة أن تعزز النمو الاقتصادي على المدى البعيد عبر زيادة العائدات العامة وتشجيع التصدير.

التسوية الضريبية مجدداً...

قامت وزارة المالية بتمديد مهلة التسوية الضريبية، وذلك بموجب القانون رقم ٤٩٢ (تمديد المهل المعطاة للمكلفين بضريبة الدخل لاختيار التسوية) الذي ينص على: "تمدد المهل المحددة بموجب القانون رقم ٣٨٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤ [قانون تسوية أوضاع المكلفين بضريبة الدخل] لمدة ثلاثة أشهر إضافية" (يعمل بهذا القانون من تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٤).

إن وزارة المالية تكون بذلك قد أفسحت وللمرة الأخيرة الفرصة أمام جميع المكلفين الذين لم يختاروا الدخول في التسوية الضريبية لإعادة النظر في أوضاعهم واتخاذ القرار الملائم الذي يتناسب مع مؤسساتهم. هذا مع التأكيد أن التسوية الضريبية هي لتسوية أوضاع المكلفين المتخلفين عن تأدية الضريبة أو المكلفين الذين يعلمون بأن حساباتهم لا تعكس الواقع وهي اختيارية وليست إلزامية. علماً بأن وزير المالية قد أشار بأن هذا القانون يصدر بصورة استثنائية.

هذا مع الإشارة إلا أن المحقق من التسوية الضريبية بلغ حوالي ١٦١ مليار ل.ل. بعد استجابة جميع المكلفين، باستثناء أصحاب المهن من محامين، أطباء، ومهندسين الذين لم يستجيبوا حتى الآن للتسوية الضريبية إذ لم تتجاوز مساهمتهم نسبة ٤٪ من مجموع التحققات الناجمة من التسوية.

إن الإدارة الضريبية من خلال تمديد مهلة اختيار التسوية، أرادت التعاون والتواصل مع جميع المكلفين وحثهم على تصحيح وتسوية أوضاعهم في وزارة المالية. ■

حسن حمدان
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

آخر أرقام الـ VAT (لغاية ١٩ شباط ٢٠٠٣)

عدد الخاضعين للضريبة المسجلين والمقبولين	٨٧٢٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين إلزامياً	٧٠٣٠
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين اختيارياً	١٦٩٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين حسب المناطق:	
بيروت	٣٢٤١
جبل لبنان	٤٢١٩
البقاع	٣٤٤
الجنوب	٣٦٩
النبطية	٨٣
الشمال	٤٧٠
المجموع	٨٧٢٦
عدد شهادات التسجيل الصادرة	٨٧٢٤
عدد شهادات التسجيل المسلمة	٨٦٧٢
عدد المحاضرات والندوات المنظمة خارج الإدارة	١١٧
عدد المراجعين (استفسارات) - زيارات للإدارة	٧٧٠١
عدد المراجعين (استفسارات) - اتصالات هاتفية للإدارة	٨٦٦٠
عدد البريد الإلكتروني الوارد الذي تمت الإجابة عليه	٣٦٧
عدد زائري موقع الإنترنت	١٧٧٠٠
عدد الشكاوى عبر الهاتف	١٨٠
عدد الشكاوى المقدمة مباشرة إلى الإدارة	٤٩
عدد الرسائل الواردة	٢٣٤٤
عدد المراسيم والقرارات الصادرة	٥٧

المؤتمر الدولي حول فعالية تنمية القدرات والمساعدات المالية:



استضافت العاصمة الفلبينية، مانيلا، المؤتمر الدولي حول فعالية تنمية القدرات والمساعدات المالية، بين ١٤-١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣. ويندرج هذا المؤتمر ضمن المنتدى الدولي الذي يجمع الجهات المانحة بالبلدان النامية المستفيدة من المساعدات. أمّا هدف المنتدى، الذي شارك فيه أكثر من ١٢٠ طرفاً، والذي عقد برعاية وكالة التنمية اليابانية الدولية JICA، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ومعهد البنك الدولي WBI، ووكالة التنمية الكندية الدولية CIDA، فتمثل في تحليل فعالية المساعدات ودورها في بناء قدرات الجهات المستفيدة، ومناقشة مسائل ذات الصلة، كتحديد أوجه نجاح هذه المساعدات ونقاط فشلها، وتحديد مسؤولية كل من الأطراف المانحة والبلدان المستفيدة. وقد سمح المنتدى باستعراض تجربة ثمانية بلدان في هذا المجال. وكان للبنان حصة في هذا المنتدى، حيث عرض السيّد سليم بلعا، مدير مشروع نجم، تجربة لبنان في مجال إصلاح إدارة الجمارك، التي اعتمدت على المكننة لتخليص البضائع وتسهيل العمليات التجارية، وتوفير المعلومات، وتحسين أداء إدارة الجمارك والقطاع الخاص. للمزيد من المعلومات يمكنكم مراجعة الموقع التالي:

www.undp.org/capacity/symposium/highlights

الجمارك تطلق نظام "شعاع"

في إطار سعيها الدائم إلى مواكبة التطورات المعلوماتية والإلكترونية الحديثة، أطلقت مديرية الجمارك نظام "شعاع"- نظام الشهادات العصري للآليات والعربات-الذي تم تصميمه بالتعاون مع إدارة مصلحة تسجيل السيارات والآليّات (الميكانيك) في وزارة الداخلية ومكتب الأنتربول وذلك في حفل أجرته في المعهد المالي في ١١ كانون الأول ٢٠٠٢.

يأتي نظام "شعاع" المنبثق عن نظام نجم، ضمن برنامج مكننة الشهادات الجمركية بهدف مساعدة مستوردي السيارات في الاستحصال على شهادات جمركية ممكننة تمهيداً لتسجيل السيارة أو الآلية في مصلحة تسجيل السيارات والآليّات (الميكانيك)، التابعة لوزارة الداخلية. وهو يختص بمعالجة وإصدار شهادات العربات والآليات في محيط آلي.

يعتمد النظام الجديد البيانات الجمركية الرقمية المنبثقة عن نظام نجم والتي تم تطويرها عبر إدخال خانات جديدة تحتوي على كافة التفاصيل المطلوب إدراجها على الشهادة الجمركية المعترف بها دولياً مثل ماركة السيارة، وطرازها، وموديلها، ورقم محركها وغيرها من المعلومات التي قد تفيد مكتب الأنتربول في تقصي الجرائم والكشف عن مرتكبيها. ويتسم هذا النظام بالصفات التالية:



× **الدقة:** تحتوي شهادة شعاع على كافة المعلومات اللازمة بشكل مطبوع وواضح لتسهيل عملية تسجيل الآلية المستوردة لدى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات.

× **السرعة:** يمكن الحصول على شهادة شعاع فوراً بعد تأدية كافة الرسوم والضرائب المتوجبة على البيان الجمركي.

× **حماية المعلومات:** إن المعلومات الأساسية المتوفرة على شهادة شعاع مكرّرة في أسفلها ومحميّة بلصيقة هولوغرافية Hologram تحمل شعار إدارة الجمارك لمنع التلاعب بها والحد من تزويرها.

× **الرموز:** من خلال رقم الشهادة ورقم البصم العائد لها (إذا وجد)، يمكن التعرّف على المكتب الجمركي ورقم البيان والقلم الذي استوردت الآلية بموجبه دون العودة إلى السجلات القديمة التي كانت معتمدة. كما يمكن الحصول على إحصاءات دقيقة عن كميات وأنواع السيارات والآليات المستوردة والمصدّرة. ■

مشروع E-Med: تسهيل التجارة وزيادة التنافسية

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تنفيذ مشروع E-Med للأعمال، الذي يمتد على سنتين ويشمل بلدان البحر المتوسط التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات هذه البلدان في مجال تسهيل التجارة والأعمال الإليكترونية وزيادة تنافسية شركاتها المتوسطة والصغيرة الحجم في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات التجارية وتطبيق البرامج الممكننة والتقنيات المعلوماتية في مجال الإدارة والتجارة.

وستتولى تنفيذ المشروع ثلاث لجان إقليمية تنتمي إلى الأمم المتحدة وهي اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA).

وقد دعت الإسكوا كل من مصر، الأردن، لبنان، فلسطين وسوريا للمشاركة في هذا المشروع، بعد أن يعيّن كل منهم مديراً للمشروع يمثّل بلده، ويكون المحور الذي يساهم في تسهيل العمليات التجارية ودعم شبكة خبراء الأعمال الإليكترونية في بلده بالتنسيق مع الإسكوا.

ومن أولى نشاطات هذا المشروع عقد منتدى في جينيف بين ٢٩ و٣١ كانون الثاني ٢٠٠٣، عرض خلاله مدير المشروع في لبنان، السيّد سليم بلعا - وهو مدير مشروع نجم - لما يقدّم لبنان من تسهيلات تجارية وأعمال إلكترونية، ولتوقعات لبنان من هذا المشروع.

ولتحفيز الإصلاحات التجارية في المنطقة وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذين يشكلان ركيزتي التجارة، حثّت الإسكوا، في إطار هذا المشروع، البلدان المشاركة ومنها لبنان على إنشاء لجان لتسهيل التجارة والمواصلات الوطنية، من شأنها أن تحدد الأولويات الوطنية لناحية التجارة الدولية، وأن تقترح حلولاً تقلّص الوقت والكلفة التي يتكبدها التجّار لدى الامتثال إلى الإجراءات التي تفرضها الحكومات لجباية الضرائب ومكافحة العمليات غير المشروعة، وأن تساهم في تطبيق الإصلاحات التجارية.

سليم بلعا، بنشاطه المعهود، وكفاءته وحماسه، يتولى متابعة هذا المشروع. ■

الضريبة على الرواتب والأجور

الضريبة على الرواتب والأجور هاجس يشغل بال المواطن عامة وأصحاب العمل خاصةً. وتشكّل مدى لأسئلة كثيرة حول الإجراءات ونسب الضريبة وغيرها من التنظيمات التي يجب إتباعها لتأديتها. لذا رأت حديث المالية أن تخصص ملفها الأول للتعريف بهذه الضريبة على شكل أسئلة وأجوبة.

ما هي ضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

إن الضريبة على الرواتب والأجور - أو ما يعرف أيضاً بالباب الثاني - هي الضريبة التي يؤديها صاحب العمل للخزينة بعد اقتطاعها من رواتب وأجور العاملين لديه، وذلك بعد أن يكون قد صرّح عنها لدى وزارة المالية من خلال تصريح دوري وسنوي. وتسهيلاً لذلك وضعت الوزارة نماذج تصاريح جديدة لهذه الضريبة يمكن الحصول عليها مجاناً من دائرة ضريبة الدخل في بيروت ومن الماليات في باقي المحافظات.

من هم المعنيون:

* أصحاب العمل
* موظفو القطاع الخاص حوالي ٣٥٠,٠٠٠
* موظفو القطاع العام حوالي ٥٢,٠٠٠
* المتقاعدون حوالي ٥٣,٠٠٠



لما تسمية الباب الثاني؟

تعود تسمية الباب الثاني إلى المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ الصادر في تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، أي قانون الضريبة على الدخل الذي يقسم إلى ثلاثة أبواب (فصول) وهي التالية: الباب الأول: الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية؛ الباب الثاني: الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات المتقاعدين؛ والباب الثالث: الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

متى يجب تأدية الضريبة إلى الخزينة؟

يؤدي صاحب العمل الضريبة على الرواتب والأجور كل ستة أشهر في موعد أقصاه الخامس عشر من الشهر الذي يلي فترة الستة أشهر المعنية، وذلك إذا تجاوزت الضريبة المستحقة مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. في هذه الفترة. وفي حال التأخير في تأدية الضريبة، تفرض على صاحب العمل غرامة قدرها ٣ ٪ عن كل شهر تأخير. وفي حال لم تتجاوز الضريبة مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل عن كل ستة أشهر، تؤدى ضمن التصريح السنوي عن الأرباح.

أين تدفع الضريبة وكيف تتم تأديتها؟

تدفع الضريبة بموجب إشعار الدفع المسبق (النموذج ص ١) في أي فرع من فروع المصارف العاملة على الأراضي اللبنانية أو في دائرة تحصيل بيروت وفي المحتسبية المختصة في سائر المحافظات؛ وتؤدى نقداً أو بموجب شك مصرفي أو شخصي محجوز لأمر أمين صندوق الخزينة المركزي. وبعد الدفع يقدم صاحب العمل البيان الدوري بتأدية الضريبة عن فترة الستة أشهر المعنية مع نسختين عن الإشعار المذكور (أي النموذج ص ١) مرفقاً بإيصال الدفع إلى الوحدة المالية المختصة بضريبة الدخل وذلك ضمن المهلة المحددة لكل فترة.

ما هي المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

إن المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور هي مجموع المبالغ التي تقبضها المستخدم بما فيها الرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع النقدية والعينية والتعويضات والإكراميات خلال السنة السابقة لسنة التكليف، وذلك بعد أن ينزل منها (أي يخفض منها) مبالغ عدة نذكر منها ما يلي:

١) ثلاثة ملايين ل.ل. في السنة كتنزيل شخصي للمستخدم العازب.

٢) مليون ونصف ل.ل. عن الزوجة إذا كانت لا تعمل، و٣٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن الولد الشرعي الذي لا يزال على عاتق المستخدَم وذلك ضمن شروط محددة.

٣) المبالغ المحسومة والمدفوعة للتقاعد وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ...

ما هي المبالغ المعفاة من هذه الضريبة؟

تعفى من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور المبالغ التالية:

١) المخصصات التي يتقاضاها رجال الدين لقاء قيامهم بالطقوس الدينية.

٢) الرواتب وملحقاتها التي يقبضها سفراء الدول الأجنبية وممثلوها الدبلوماسيون وقناصلها وممثلوها القنصليون، والرعايا الأجانب من موظفيهم وذلك ضمن شروط المعاملة بالمثل.

٣) الرواتب وملحقاتها التي يقبضها العسكريون من أي رتبة كانوا التابعون لجيوش الدول الحليفة.

٤) معاشات التقاعد التي تمنح لموظفي الدولة والمصالح العامة أو المؤسسات العامة والخاصة وفقاً لقوانين التقاعد وأنظمته.

٥) التخصيصات لمدى الحياة والتعويضات المؤقتة التي تدفع لضحايا حوادث العمل.

٦) أجور اليد العاملة الزراعية.

٧) أجور الخدم في المنازل الخاصة.
٨) أجور المرضين والممرضات والخدم في المستشفيات والمياتم والملاجئ وغيرها من مؤسسات التمريض والإسعاف.
٩) تعويض الصرف من الخدمة المدفوع وفقاً للقوانين وللأنظمة النافذة.
١٠) التعويضات العائلية المدفوعة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

كيف تحتسب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

تحتسب هذه الضريبة على أساس مجموع المبالغ التي قبضها المستخدم خلال السنة بعد التنزيلات القانونية والشخصية والعائلية المبينة آنفاً كما هو مصرح عنها من قبل صاحب العمل أو المستخدم الذي يعمل في عدة مؤسسات في آن واحد.

تحتسب هذه الضريبة على أساس المعدلات التالية:

- ٢٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- ٤٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل ولا يتجاوز ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- ٦٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل ولا يتجاوز ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل.
- ٨٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل ولا يتجاوز ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل
- ١٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل.

ما هي أهداف مشروع مكننة الضريبة على الرواتب والأجور؟

إن ضريبة الدخل على الرواتب والأجور ليست ضريبة جديدة. إنما تسعى وزارة المالية إلى تحديثها من خلال مشروعها الجديد الهادف إلى إعادة تنظيم ومكننة إجراءات الضريبة الحالية من خلال: فتح حساب ضريبة رواتب وأجور لكل صاحب عمل: إعطاء رقم مالي لكل مستخدم وأجير: مكننة التصاريح الخاصة بضريبة الرواتب والأجور: مكننة المدفوعات: وإصدار الإحصاءات. كما يهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز العلاقة ما بين وزارة المالية وأصحاب العمل من خلال تفعيل أداء الموظفين. وتقديم خدمة حديثة للمكلفين. والعمل ضمن دوام متناغم مع دوام القطاع الخاص.

ما هي النتائج المتوقعة من تحديث ومكننة إجراءات إدارة الضريبة على الرواتب والأجور؟

تتلخص النتائج التي تتوقعها وزارة المالية من هذا المشروع بما يلي:

* ضبط التهرب الضريبي من خلال استعمال رقم مالي وإعطاء بطاقات مالية لكل موظف/أجير/ متقاعد يسهلان الرقابة ويزيدان العدالة الضريبية:
* تفعيل الالتزام الضريبي:
* زيادة الإيرادات الضريبية:
* منع الاستفادة من التنزيل العائلي لأكثر من مرة على الموظف/الأجير الذي يعمل لدى أكثر من صاحب عمل إذ يصبح بإمكان هذا الأخير جمع مداخيله في تصريح موحد. ■

الضريبة على الرواتب والأجور: المراسيم والتعاميم الجديدة (كانون الأول ٢٠٠٢)	
تعميم رقم ٢٥٢٩/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل وتعديلاته المتعلقة بتحديد العلاقة التعاقدية بين الأجير وصاحب العمل.
تعميم رقم ٢٥٤٠/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٥٣، ٥٤، ٥٧ المتعلقة بموجبات الأجراء.
تعميم رقم ٢٥٤١/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ٤٦ المتعلقة بإقليمية الضريبة على الرواتب والأجور.
تعميم رقم ٢٥٤٢/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ٦٤ وما يليها المتعلقة بفئات الأشخاص الخاضعة إيراداتهم للضريبة على الرواتب والأجور.
تعميم رقم ٢٥٤٣/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٤٨، ٤٩، ٥٠، و٥٦، المتعلقة بأساس فرض الضريبة.
تعميم رقم ٢٥٤٧/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادتين ٤٨ و٤٩ المتعلقتين بتحديد الأجر وأنواعه.
تعميم رقم ٢٥٩٩/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ٤٧ المتعلقة بالإعفاءات من الضريبة على الرواتب والأجور.
تعميم رقم ٢٦٠٠/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨ المتعلقة بموجبات أصحاب العمل لجهة الضريبة على الرواتب والأجور.

إدارة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور، وخطة عملها

حاورت "حديث المالية" الآنسة باسمة أنطونيوس بمناسبة تكليفها برئاسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور، فلم تتردد الآنسة أنطونيوس عن الإجابة:

حديث المالية:
هلا أخبَرتنا باسمة أنطونيوس عن مسيرتها داخل وزارة المالية: بدايتها وانتقالها من مهمة إلى أخرى؟

باسمة أنطونيوس:
بعد أن نلت إجازة في إدارة الأعمال قسم المحاسبة والتمويل والتسويق من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٩٥ بدأت مسيرتي في وزارة المالية في أواخر العام نفسه كمراقب ضرائب رئيسي



في دائرة ضريبة الدخل في بيروت. من ثم انتقلت للعمل في "الفريق الخاص" الذي استحدث في حينه وهو يُعنى بدراسة ملفات من كافة المناطق بإشراف أصحاب الخبرات في الوزارة وخبراء كنديين حيث تمرست في العمل من خلال الخبرة العملية وأسلوب تنظيم العمل. عدت بعدها للعمل في دائرة ضريبة الدخل في التدقيق الضريبي بالإضافة إلى تكليفي ببعض الأعمال الإدارية الأخرى وذلك لحين استحداث فرع "خدمات المكلفين" الذي كنت مسؤولة عنه حتى منتصف عام ٢٠٠١. وبعد صدور مذكرة معالي وزير المالية في تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ أصبحت رئيسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور.

حديث المالية:
كيف تقيّمين الفرق بين العمل في دائرة ضريبة الدخل والعمل في فريق الضريبة على الرواتب والأجور؟

باسمة أنطونيوس:
في ضريبة الدخل كان عملي يقسم إلى شقين: الأول يقتصر على التدقيق في الملفات ضمن فريق مؤلف من عدد من المراقبين يختارهم رئيس الوحدة؛ والثاني يتضمن أعمال إدارية وفنية مختلفة مع المكلفين والدوائر الأخرى. أما العمل في فرع خدمات المكلفين فقد اشتمل على إنجاز معاملات المكلفين والمواطنين بالإضافة إلى استقبالهم وإرشادهم تفادياً لارتكابهم المخالفات وتوجب الغرامات القانونية. أما اليوم، فإن العمل ضمن فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور ينطوي على مشروع تحديث هذه الضريبة عبر مكننة المعلومات، وتطوير قاعدة البيانات المتوفرة، وتطوير النصوص القانونية ذات الصلة وتعديلها، وبالتالي تحسين جباية هذه الضريبة التي يقتطعها صاحب العمل من رواتب المستخدمين والأجراء، وتسهيل الأمر عليه بما يعزز العلاقة بين وزارة المال والمكلفين.

حديث المالية:
ما هي المشاكل والصعاب التي تواجهها باسمة أنطونيوس خلال عملها، وما هي الحلول التي تقترحها ؟

باسمة أنطونيوس:
إن المشكلة التي تعترض طريق فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور ليست تقنية بل شكلية تتمثل بعدم توفر إطار قانوني وإداري واضح لهذا الفريق، لا سيما وأن كافة أفراده ينتمون إلى دوائر مختلفة. أما الحل فهو عبر نصوص قانونية أو قرارات أو تعاميم إدارية يتم العمل حالياً على إصدارها مما سيسهل الكثير من الأمور الإدارية.

حديث المالية:
ما هي تطلعات باسمة أنطونيوس المستقبلية؟

باسمة أنطونيوس:
إن أحد أهدافي هو العمل على خلق وعي كاف لدى المواطنين حول الضريبة عموماً فيشعرون أن تسديدها هو واجب وليس عقاب. بالإضافة إلى مساعدتهم لتفادي كل ما يؤدي إلى توجب الغرامات عليهم، مما يزيد إحساسهم بالمشاركة والمسؤولية تجاه المال العام، ويسهّل علاقة المواطن مع الإدارة. أما الهدف الثاني فهو تحسين جباية هذه الضريبة ومكننة المعلومات والمدفوعات مما يؤدي إلى تحسين الخدمة وتسهيل عمل الإدارة والمكلفين على حد سواء.

حديث المالية:
ما رأيك بحديث المالية؟ وهل لديك اقتراحات لتحسينها؟

باسمة أنطونيوس:
إن نشرة وزارة المالية غنية من حيث المضمون والمعلومات التي تتضمنها وهي حالياً من أهم وسائل التعارف بين الموظفين وهي جيدة شكلاً إلى حد ما. وأتمنى إضافة قسم يتضمن اقتراحات الموظفين لناحية تحسين عملهم، خصوصاً تلك المقتبسة من شكاوى المواطنين، وإضافة فقرة ترفيهية ثقافية تتضمن مسابقات حول بعض الأعمال الفنية أو القانونية.

باسمة أنطونيوس، شكراً على حديثك الغني والصريح وتمنياتنا لك بالتوفيق. ■

*** افتتاح مقري البورصة والأسواق المالية:**
افتتح وزير المالية، فؤاد السنيورة، في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، مقرين جديدين، الأول لاتحاد الأسواق المالية العربية، والثاني لبورصة بيروت معيداً بالتالي لبيروت أمجادها السابقة فتكون العاصمة المالية الإقليمية.

*** الجمارك اللبنانية تلتقي بوفد من الجمارك السورية:**
التقت الجمارك اللبنانية بوفد من الجمارك السورية في المعهد المالي، في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، حيث اطلع الوفد السوري على الأنظمة المعلوماتية التي طبقتها الجمارك اللبنانية في السنوات المنصرمة بنجاح، وناقش إمكانية تطبيق هذه البرامج في مكاتب الجمارك في سوريا.

*** ندوة حول حماية حقوق الملكية الفكرية:**
عقدت في المعهد المالي، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، ندوة حول حماية حقوق الملكية الفكرية ألقاها ممثلون عن البعثة الاقتصادية التابعة للسفارة الفرنسية، وعن شركتي Louis Vuitton و BIC وقد بيّن المحاضرون لموظفي وزارة الاقتصاد وإدارة الجمارك كيفية التفريق بين منتجاتهما والمنتجات المزورة بغرض مكافحة التهريب في لبنان.

*** مؤتمر الرقابة والمحاسبة المالية:**
شاركت ١١ دولة عربية في الاجتماع الـ٣١ للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي افتتحه رئيس الوزراء اللبناني، السيّد رفيق الحريري في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، بحضور وزير المال، الأستاذ فؤاد السنيورة ورئيس ديوان المحاسبة، القاضي رشيد حطيط.

*** ندوةٌ حول تقييم قدرة الشركات المالية وأهمية معايير المحاسبة:**
في إطار إطلاق سلسلة الندوات الشهرية المندرجة ضمن برنامج عمل المعهد المالي للعام ٢٠٠٣، نظّم المعهد، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، ندوةً حول "تقييم قدرة الشركات المالية وأهمية معايير المحاسبة"، حاضر فيها السيد إبراهيم مهنا، رئيس مجلس أمناء مؤسسة "مهنا فاونديشن" التي تُعنى بتقييم شركات المحاسبة وتقديم الاستشارة لها.



نشاطات وزارة المالية خارج لبنان:

٢٧ أيلول/١ تشرين الأول: زار وفد من وزارة المالية البنك الدولي وصندوق النقد للمشاركة في الاجتماع السنوي، حيث التقى وفود وزارة المال والخارجية الأميركية، وغيرها من الوفود، وقد تم انتخاب وزارة المالية اللبنانية لترأس اجتماع مجموعة البلدان الـ٢٤ (G24).

٣-١٤ تشرين الثاني: انضم وفد من وزارة المالية اللبنانية إلى جولة مناقشات في مقر الـ UNCTAD في العاصمة السويسرية جنيف لإطلاق مجموعة من الاتفاقيات الاستثمارية مع خمس دول هي لبنان وغينيا، وبنين، ومالي والسينيغال.

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

- **١٤-١٦ تشرين الأول:** زيارة بعثة من صندوق النقد الدولي ضمن المشاورات السنوية للمادة الرابعة.
- **١٤-١٦ تشرين الأول:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة Fitch Ratings لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه.
- **١٨ تشرين الأول:** زار وفد من السينيغال يترأسه وزير الثقافة وزارة المالية لتوقيع اتفاقية عدم الازدواج الضريبي بين كل من لبنان والسينيغال.
- **٢١ تشرين الأول:** زار السيّد ألبيرتو مسلّم ممثلاً البنك الدولي وزارة المالية لتقديم مساعدة تقنية لوزارة المالية عن أنظمة التقاعد.
- **٢٣-٢٥ تشرين الأول:** اجتمع وفد من البنك الدولي بوزارة المالية لمناقشة ملف لبنان الخاص بالقروض، ولإلقاء الضوء على التدابير الإصلاحية الخاصة بالمشاريع التي تعاني بعض الصعوبات، وناقشوا السبل الآيلة إلى تحسين أداء الإدارة اللبنانية بهدف الاستفادة الأفضل من القروض.
- **٢٤-٢٥ تشرين الأول:** زار وفد من وزارة المالية الفرنسية وزارة المالية اللبنانية لإجراء جولة ثانية من المناقشات حول اتفاقية عدم الازدواج الضريبي.
- **٢٨-٣٠ تشرين الأول:** زار وفد من مؤسسة الاستثمار الأردنية وزارة المالية اللبنانية بهدف مناقشة اتفاقية تشجيع الاستثمار بين البلدين.
- **٢٩-٣٠ تشرين الأول:** زار وفد من وزارة المال القبرصية وزارة المالية لمناقشة وتوقيع اتفاقية ضريبية بين البلدين.
- **٣١ تشرين الأول:** وقّع لبنان والأردن اتفاقية ضريبية وأخرى استثمارية.
- **٢٩ تشرين الثاني:** زارت لجنة SAF من الاتحاد الأوروبي وزارة المالية حيث استعرضت شروط تطبيق اتفاقية موضوع الهبة الأوروبية المتعلقة بالإصلاحات المالية.
- **١ كانون الأول:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة R&I للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه.
- **١ كانون الأول ٢٠٠٢:** زار وفد من الاتحاد الأوروبي وزارة المالية بهدف التحضير لمشاريع خاصة بتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية.
- **١٦-٢٠ كانون الأول:** زار وفد من وزارة المالية الماليزية وزارة المالية اللبنانية لمناقشة اتفاقية ضريبية.

خـطوبـة



• أعلنت رئيسة مالية لبنان الشمالي الجديدة، الآنسة غنوى المصري خطوبتها على المقدّم خالد حمّود. نتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد وفي حياتها الشخصية.

زواج



• أمينة المكتبة المالية جوزيان شبلي (المعهد المالي) من السيّد جوزيف كفوري
• المراقبة غلاديس خوري (مالية لبنان الشمالي) من الدكتور بسّام البرجي
• المراقب جهاد صادق (مالية بعبدا) من الآنسة شيرين نصري
• المراقبة جوسلين مساعد (مالية البقاع) من الأستاذ أنطوان سعادة
• المراقبة أمل أبو عزّي (مالية البقاع) من الأستاذ فادي ندّاف



• المحرر علي أحمد وهَب (مالية النبطية) من الآنسة سلوى درويش
• معاون أمين صندوق محتسبية عكّار، فادي خليل من السيدة رين بو ضاهر

لبنان يستقبل مواطنين جدد

• رزقت المراقبة دانيا المهتدي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ليا
• رزقت المراقبة صبا عيسى (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها نعيمة
• رزقت المراقبة رانيا المصطفى (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته زهدي
• رزق المراقب زياد برشان(مالية بعبدا) بمولودة أسماها كريستي كما احتفل بمرور عام على زواجه
• رزق المراقب حسان دياب(مالية بعبدا) بمولودة أسماها فاطمة
• رزقت المراقبة لطيفة الحاج(مالية بعبدا) بمولود أسمته حسين
• رزق المراقب توفيق أبي ريشا (مالية بعبدا) والمراقبة رولا سركيس(مديرية الواردات) بمولود اسمياه جوزي
• رزق المراقب وسام أبو عسلي (مالية البقاع) والمراقبة كارين أبو خليفة(مالية البقاع) مولوداً أسمياه رودي



• رزقت المراقبة رندلى الحاج سليمان (مالية البقاع) بمولودة أسمتها بترا
• رزقت المراقبة ألين جميّل(مالية البقاع) بمولودة أسمتها لين
• رزقت محررة ضريبة الدخل نجوى صابر (مالية البقاع) مولوداً أسمته كريست
• رزقت المراقبة الرئيسية كوكب إسماعيل (مالية صيدا) بمولودة أسمتها نور
• رزق المراقب حسّان أبو خليل(مالية النبطية) بمولودة أسماها أسيل



• رزقت المراقبة سيلفي نصر (فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته فؤاد الأسطا كيروز

موظفو وزارة المالية لا يكتفون بالشهادات العادية: مبروك

الحائزون على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في المحاسبة والتمويل لعام ٢٠٠٢ (وزارة المالية) من الجامعة اللبنانية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكفونية :(AUPELF)
• عماد أبو ريحان (مراقب رئيسي - مالية لبنان الشمالي)
• ألين برق (مراقب رئيسي - مالية لبنان الشمالي)
• روجيه لطفي (TVA)
• فاديا صقر (TVA)
• سابين القرم (TVA)
• سيلفي نصر (TVA)
• هشام العضم (TVA)
• علا المولى (TVA)
• شادي أبو شقرا (TRAU)
• غلاديس خوري (مالية لبنان الشمالي)
• روي دياب (ضريبة الدخل - مالية بيروت)

-أما بالنسبة للناجحين الجدد في وزارة المالية (مراقبين) والحائزين على الدبلوم فهم:
• ايلي أبي عاد
• رنا بيسار
• ميراي خضر
• أسامة الزعبي

• حاز المراقب شربل شدراوي (وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية) على دبلوم دراسات معمقة في العلوم المالية من جامعة القديس يوسف بدرجة جيّد.

وداع / تعيين



• فيما كنا نتحضر لإصدار حديث المالية فُجعنا بخبر وفاة زميلنا الشاب علي شكر شكر الذي شاركنا أكثر من مرة نشاطاتنا وكان عضواً فاعلاً في أسرة حديث المالية وهو الذي حاز على شهادة ماجستير في الإدارة المالية من الجامعة الإسلامية في لبنان بتقدير جيد جداً. وقد قدّم نسخة من رسالته حول "أثر التغيرات في الأسعار على البيانات المالية" إلى المكتبة المالية، وكان أيضاً يتحضر لخوض امتحانات مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب رئيسي. لا نجد كلاماً يعزينا ويعزي أهله وزملاءه وأصدقاءه بفقده، إنما نسأل الله أن يتغمده واسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

• انتقلت المراقبة نجاة الشحيمي من فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة إلى مالية البقاع.

• ودّعت وزارة المالية، السيّد أنطوان قهوجي، المفوض الحكومي، في حفل تكريم حضره وزير المالية، بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٧. وكان للسيّد قهوجي كلمة وداعية مؤثرة ...

معالي وزير المالية، سعادة المدير العام، زميلاتي وزملائي، أيها الأصدقاء،

من يقف أمامكم الآن هو موظف، مرّ أمامه آلاف الموظفين الذين أنهيت خدماتهم، وتحسس مشاعرهم واكتوى بنار معاناتهم، وقدم لهم ولعيالهم الخدمات المحقة التي يرغبون بها، وشاهد دموع الكثير منهم وفرح القليل من بعضهم. نعم هذه هي الحقيقة المرة. الم يقل أديبنا الكبير جبران إن المحبة لا تعرف عمقها إلا ساعة الفراق.



إنني أخرج الآن من رحم الإدارة باسماً ليس لأنني لا أحبها، وأنا من يود احتضانها كما تحتضن الأم ولدها العليل، ولكن لأن الإدارة فقدت الكثير من هيبتها، وتعرضت للكثير من الإساءة والتجريح وخاصة من بعض المسؤولين عنها. إن هذه الإدارة ليست عصية على الإصلاح إذا حسنت النوايا، كما أنني لا أصدق أن من يملك حديقة مليئة بالزهور لا يستطيع تنقية حديقته من الأشواك والأعشاب المضرة. يحضرني في هذه اللحظة ما قاله الفنان ليوناردو دافنتشي، عندما كان ماراً على إحدى طرقات إيطاليا حين شاهد صخرة مرمية على حافة الطريق فقال: لماذا تركت هنا؟ فأجيب بأنها لا تصلح لأي شيء. فنظر إليها بعين فنان وقال: أنا أرى ملاكاً صغيراً في داخلها، فانقلوها إلى مشغلي كي أخرجه منها. فكم نحن أحوج في إدارتنا إلى فنانين أمثال ليوناردو كي يبرزوا بأزاميلهم ملائكة الإدارة، ويقضوا بمطارقهم على شياطينها. ففي الصراع من أجل إصلاح الإدارة، أول عدو نجب محاربته هو الذات البشرية، لما فيها من أنانية وتسلط، ولما فيها من طائفية وتشيع. هذه آفات كبيرة فإذا استأصلناها من نفوسنا وانتصرنا عليها تنتصر الإدارة ويزدهر الوطن. وإذ أتركم الآن فإنما كطالب خرج لتوه فرحاً عند تخرجه، ولكنه حتماً سيحن إلى الرفاق والصفوف والردهات.

وختاماً أشكركم جميعاً على هذا التكريم وأرجو أن أكون مستحقاً له، وثقوا بأنني سأحافظ على هذا الرمز مدى الحياة كي يبقى ذكرى جميلة للوفاء وللمشاعر الحارة التي واكبتموني بها.

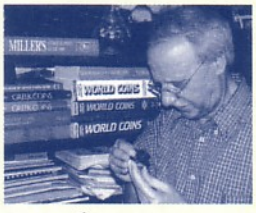
المعهد المالي يودّع العام ٢٠٠٢



قرر فريق عمل المعهد المالي توديع العام ٢٠٠٢ على طريقته الخاصة. خطط، ونظّم ووزع مهام تحضير المأكولات ودعا الأصدقاء لحضور مأدبة غذاء "شغل بيت" أعدها كافة أفراد الفريق.

وبالمناسبة احتفل أيضاً بعيد ميلاد أربعة زملاء: ريتا شدياق، دانيا سنو، هرمس بيتر ولبنى بستاني.

أحد موظفي مالية لبنان الشمالي يفضي بسره إلى حديث المالية



إبراهيم الهندي، موظف مالية لبنان الشمالي نهاراً، يمارس عملاً آخراً بعد دوامه!!! في الواقع، إن السيّد الهندي يهوى تجميع كل ما هو قديم من قطع نقدية نادرة، ووثائق إدارية، وصور قديمة، وآلات موسيقية، تغني منزله الذي بات معرضاً للتراث اللبناني. ويأمل السيّد الهندي أن ينشأ متحفاً في لبنان الشمالي يكون ذاكرة لبنان للأجيال المقبلة.

حبيبتي المرأة

بعد بروز فكرة تحرر المرأة خلال النهضة الثقافية في أواسط القرن التاسع عشر، ومع إطلاق النهضويون شعارهم الشهير "لا نهضة شرقية دون نهضة المرأة الشرقية" وإجماعهم على إيلاء أهمية خاصة لتعليم المرأة، عرفت النساء العربيات عامةً والنساء اللبنانيات خاصةً في تلك الفترة نهضة فكرية وحقوقية على جميع الأصعدة.

وبرز العمل النسائي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع ظهور الجمعيات الخيرية والتربوية والإنسانية "كزهرة الإحسان" عام ١٨٨١، و"تهذيب الفتاة" عام ١٩٠٧، و"جمعية النهضة النسائية" عام ١٩٢٤.

هذا وقد شهد مطلع القرن العشرين دوراً مميزاً للصحافة النسائية بدأ في مصر وانتقل إلى سوريا ولبنان مع "فتاة لبنان" عام ١٩١٤، و"مينرفا" عام ١٩١٨، و"المرأة الجديدة" عام ١٩٢١. وتركّز الاهتمام حينذاك على تعلّم المرأة وحقها في العمل. كما دعت معظم الحركات إلى التوازن بين عادات وتقاليد المجتمعات العربية وبين عادات وتقاليد الغرب، إضافة إلى طلب منح المرأة حق الانتخاب ومساواتها مع الرجل. تسارعت الأحداث أواسط القرن العشرين مع عقد عدد كبير من المؤتمرات النسائية وبروز دور "المجلس النسائي اللبناني" عام ١٩٥٢، ولجنة حقوق المرأة. وها إن المرأة اللبنانية تنتزع حق الترشح والانتخاب بصدور المرسوم الاشتراعي الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٨، وتحصل على المساواة في الإرث عند الطوائف غير المحمدية في شباط ١٩٥٥. وفي العام ١٩٦٣ أصبحت ميرنا بستاني الخازن أول امرأة تمثّل شعبها في البرلمان اللبناني.

أما اليوم، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النساء من مجموع القوى العاملة في لبنان إلى ٢٢٪ مقارنةً مع ١٧,٥٪ في العام ١٩٧٠ (بحسب دراسة أجرتها إدارة الإحصاء المركزي العام ١٩٩٧)، فإن الدراسة التي أعدها مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث بالتعاون مع لجنة حقوق المرأة ومؤسسة "فريديريش إيبرت" والاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠١، والتي شملت عينة من ٥٧٩ امرأة من القطاعين العام والخاص في بيروت الكبرى وضواحيها تظهر:



× أن مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" ما زال غير مطبقاً في لبنان حتى اليوم.

× أن أكثر من ٨٥٪ من النساء العاملات في القطاع العام تعدى الثلاثين من العمر.

× أن ٢٥٪ من العاملات في القطاع الخاص لم ينتسب إلى الضمان الاجتماعي.

كما أظهرت الدراسة أن انحسار العمل النقابي في القطاع الخاص عائد إلى نقص المعرفة عند العاملات وجهلهن لوجود نقابة في قطاعهن. أما في القطاع العام فإن العمل النقابي محظور بموجب القانون ويلاحظ وجود فروقات كبيرة في التقديمات وخاصة التعويضات العائلية. أما المشكلة الحقيقية للمرأة اللبنانية، فهي أنها تقع بين مطرقة تشريعات الأحوال الشخصية المتنوعة بإجحافها بحسب اختلاف العائلات الروحية في لبنان، وسندان



الطائفية السياسية التي تكرس البنية الأبوية والذكورية للسلطة في لبنان، والتي ترتكز على أولوية الرجل وتبعية المرأة. ويترجم هذا الوضع ضعف وجود المرأة في مواقع صنع القرار في لبنان، فهي تمثل ٢,٣٪ من مجلس النواب و١٪ من مواقع القيادة الإدارية وهي غير موجودة نهائياً في الحكومة. ويتسم هذا الواقع بالمراوحة، إذ إن شيئاً لم يتغير بنيوياً لأنه ليس هناك من سياسة تمييز إيجابي أو تحفيز لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار من جانب الدولة اللبنانية أو من جانب القوى السياسية الرئيسية من أحزاب وزعامات وأقطاب. كما أن دولة القانون لا تنطبق ولو بشكل اختياري على أهم ما يصيب المرأة، أي أحوالها الشخصية.

أما في وزارة المالية فإن حال النساء العاملات أفضل بكثير منه في باقي الوزارات. فمع الدفعات الجديدة للمراقبين التي دخلت إلى الوزارة خلال الأعوام الستة الأخيرة نجد أن عدد النساء يفوق عدد الرجال.

ومن ناحية أخرى نجد أن النساء اللواتي يشغلن مناصب مرموقة داخل الوزارة يشكلن نسبة لا بأس بها (حوالي الـ٢٠٪) خاصة ضمن الفئات الثانية والثالثة، فمن مديرية الصرفيات ومديرية الخزينة والدين العام إلى رئاسة مالية الشمال ودوائر الانتقال والدين العام ومراقبة الجباية والباب الثاني ونصف دوائر الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن مراقبات عقد النفقات والمراقبات الرئيسيات، نجد أن النساء في وزارة المالية برزن وبدأت جهودهن تثمر فعلاً في إيصال فكرة المساواة على أساس الكفاءة وفعالية الأداء. إن الانفتاح والوعي في مطلع القرن العشرين ساهم في إدراك حقيقة وأهمية دور المرأة في بناء مجتمع أفضل. ولكن يبقى الكثير لتحقيقه على مستوى التشريع والتثقيف، ولا بد لذلك من دور أكبر للحركات النسائية، والمجتمع المدني يذكرنا بالجيل الأول للمناضلات في سبيل مساواة العاملة والموظفة بالعامل والموظف، وفي سبيل طرح حقوق المرأة العاملة ودورها ليس كقضية اجتماعية بل كقضية حق. ■

شربل شدراوي، وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

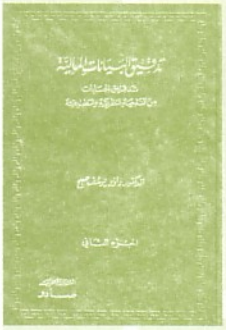
يوم المرأة العالمي الأول: ١٩ آذار ١٩١١

في مطلع القرن العشرين، سمع كلٌ من أوروبا، أميركا، وحتى أستراليا صوتاً صارخاً يطالب بإعداد درب مساواة المرأة بالرجل بدءاً من حصول المرأة على حق التصويت. فكان أن بدأت النساء بشن حملات للمطالبة بحقوقهن. وفي هذا الإطار نظمت النساء الاشتراكيات في الولايات المتحدة، في آخر أحد من شهر شباط ١٩٠٨، "يوم المرأة" الأول. وفي العام ١٩١٠، شاركت ممثلات عن حقوق المرأة الأميركية في المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات المنعقد في كوبنهاغن، بهدف طرح فكرة تحويل يوم المرأة إلى يوم عالمي. فأتت الموافقة بالإجماع. وعقد أول يوم عالمي للمرأة في ١٩ آذار ١٩١١ في كل من ألمانيا، والنمسا والدنمارك، وغيرها من الدول الأوروبية. وفي العام ١٩٧٥ أقرت الأمم المتحدة يوم المرأة العالمي وبات يحتفل به في الثامن من شهر آذار من كل عام.

المكتبة الماليـــة

تحتوي المكتبة المالية على أحدث مجموعة مراجع في الاقتصاد والمال والإدارة العامة يبلغ عددها حوالي ١٢,٠٠٠ مرجع. اخترنا لهذا العدد كتابين صدرا حديثاً نلقي الضوء عليهما.

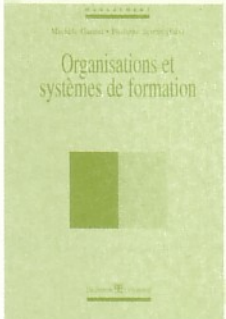
"تدقيق البيانات المالية"، الجزء الثاني لمؤلفه الدكتور داوود يوسف صبح



يتناول الكتاب بشكل عام تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية، فيستعرض من الناحية النظرية المعايير والأصول المعتمدة في المهنة دولياً ومحلياً، مشدداً على القوانين والتنظيمات المحلية التي تحكم نشاط المؤسسات وترعى عمل خبير المحاسبة (المدقق)، آخذاً بالاعتبار المستجدات والتطورات والاتجاهات المعاصرة التي ينطلق منها ليلائمها مع خصائص وميزات ومتطلبات المحيط الاقتصادي المحلي.

يتضمن الباب الأول دراسة عن التدقيق، والمراجعة والإجراءات المتفق عليها والفرق بين كل منها والأهداف والمبادىء العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية وبنود التعاقد وتقييم المخاطر والضبط الداخلي والأهمية النسبية والعينية في التدقيق وكتاب التمثيل. ويتطرق الباب الثاني إلى تصنيف المعايير الدولية للتدقيق وأوراق العمل واختيار طريقة التدقيق وتحديد المدخل إلى التدقيق. أما الباب الثالث فيتناول مسار عملية التدقيق ونماذج عن مخطط التدقيق وكذلك نموذج برنامج تدقيق باللغة العربية وآخر بالإنكليزية بالإضافة إلى نموذج قوائم أسئلة التحقق النهائية بمراجعة أوراق العمل. ويستعرض هذا الباب تنظيم تقرير خبير المحاسبة وفقاً للتعميم رقم ٧٤٢/ص١- الصادر عن وزارة المالية والتعديلات المقترحة على التعميم ويتضمن كذلك مدخل إلى تدقيق المصارف التجارية.
وقد حاز الكتاب على المرتبة الأولى في الكتب الأكثر مبيعاً في فئة الكتب المالية والإدارية وذلك وفقاً لإحصاءات النادي الثقافي العربي الخاصة بمعرض بيروت الدولي للكتاب العربي للعام ٢٠٠٢.

"الشركات وأنظمة التدريب" لمؤلفته ميشيل غاران



يشكّل التدريب اليوم تحد كبير يواجه كافة المعنيين بالأعمال بدءاً من صانعي القرارات، مروراً بالمدربين والمتدربين، وصولاً إلى الباحثين ومدراء الشركات والمسؤولين عن التدريب.
لذا يهدف هذا الكتاب إلى تحليل طرق التدريب وسبل إدارة التغيير في الشركات. فهو يسلط الضوء على الصلة بين التدريب في المؤسسات والنمو المحلي، من خلال معالجة مسألة فعالية التدريب وأثره في النمو الإقليمي.

ومن ثم تتحدث المؤلفة، ميشيل غاران، عن العلاقة بين الإدارة والتدريب كوسيلة للتعلّم وللتنظيم. وفي هذا الإطار تثير المؤلفة المواضيع الرئيسية التالية: طرق الإدارة، تنمية المهارات الفردية والجماعية.
أما الجزء الأخير من الكتاب فيصف الشركة التي تجري التدريب، ودورها في التغيير لا سيما في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم. كما يتطرق إلى مبدأ وآلية التدريب بالتناوب، وطرق تقديم التدريب بالتعاون مع مؤسسات أخرى.

هل تعلم:

* أن المكتبة المالية احتفلت بعيدها الخامس في شهر آذار ٢٠٠٣، وأن بنك سوسيته جنرال في لبنان منح المكتبة هبةً وأصبح شريكاً في تطويرها وتمويل نشاطاتها خلال العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
* أن المكتبة المالية قد شاركت خلال العام ٢٠٠٢ بمعرضين: الأول معرض الكتاب العربي للعام ٢٠٠٢، والثاني "منتدى التوظيف ٢٠٠٢" الذي أقيم في المعهد العالي للأعمال ESA.
* أن حوالي ٣٠ شخصاً يزورون المكتبة المالية يومياً للاطلاع على جديدها.
* أن ٥٣,٣٥ ٪ من مجموع زوار المكتبة هم من طلاب الجامعات والمدارس و١٧ ٪ من موظفي الإدارة اللبنانية.
* أن ركن الإنترنت الخاص بالمكتبة المالية، يستقطب نسبة ١٥,٢٦٪ من مجموع الزوار، لا سيما بعد أن أصبح يتضمن ٨ كمبيوترات جديدة، وبعد أن اكتسى حلة جديدة.
* أن المكتبة المالية قد تلقّت، خلال العام ٢٠٠٢، ٣٤٦ كتاباً ومنشوراً متخصصاً كهبات منحتها مجموعة من الأفراد والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

- إذا أردتم الإطلاع بشكل دوري على جديد المكتبة من خلال البريد الإلكتروني الرجاء مراسلتنا على: bibliotheque@if.org.lb

- حديث المكتبة المالية
للإطلاع على الكتب التي وصلت حديثاً إلى المكتبة المالية، يرجى مراجعة موقعنا على الشبكة: www.if.org.lb

المكتبة المالية برعاية

SGBL
بنك سوسيته جنرال في لبنان

في العدد المقبل

أخبار الوزارة

سوف تخصص فقرة "أخبار الوزارة" مقالاً حول "القانون الفرنسي الجديد للموازنة" الذي أصدرته فرنسا في آب ٢٠٠١، وقد تعرف المعنيون اللبنانيون بشؤون المال والموازنة على هذا القانون خلال حلقة عرض انعقدت في البرلمان اللبناني بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٢. انتظروا التفاصيل في العدد المقبل.

مشاريع جديدة

ضمن فقرة "مشاريع جديدة"، يلقي العدد المقبل الضوء على دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة، الذي سيصدر قريباً باللغة العربية.
سوف تتضمن هذه الفقرة أيضاً مقالاً حول حملة إعادة التدوير التي أطلقها المعهد المالي والتي يسعى إلى تعميمها في كافة مديريات الوزارة.

الملف:

المصارف الإسلامية: من النظرية إلى التطبيق.
من شأن ملف حديث المالي المقبل أن يسلط الأضواء على مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية، حيث سيعرض لجذورها، ومبادئ وآلية عملها...
انتظروا المزيد من التفاصيل في ملفنا المقبل.

الإعداد

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨ - ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: لبنى بستاني، مبشّلا رزق
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: Int'l pictures، وكاميرا المعهد المالي
تنفيذ وإخراج: فرح دبوس
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: شربل شدراوي، حسن حمدان، هلا قمبريس،
وكل فريق العمل في المعهد المالي.

RÉDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Tél: 01-425148/9 Fax: 01-426860
Réalisation: Loubna Boustany et Michella Rizk
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: Int'l Pictures et la caméra de l'Institut
Création et mise en page: Farah Dabbous
Ont participé à la rédaction et la révision: Hala Kambris, Charbel Chédrawi, Hassan Hamdan, et toute l'équipe de l'IDF.